

ورقة موقف

حقوق الإنسان في الحوار الوطني



حقوق الإنسان في مصر

وأولويات "الدوار الوطني"



الطباطبائي
الطباطبائي



بعد دعوة الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" إلى إجراء حوار سياسي شامل لأولويات العمل الوطني "الحوار الوطني"، أثار معارضون الجدل حول مدى جدية هذا الحوار، وماهية النتائج التي قد تتحقق منه، بغض النظر عن محاولة إجراء الدراسات والتقديرات الموضوعية لهذا النموذج الذي يعد حوازاً له فرصة جيدة في ظل المعطيات والظروف الحالية، بالتزامن مع فترة تقبل أن يسود بها التوافق بين مختلف أبناء المجتمع، ودعم استمرار دفع جهود إعادة بناء الدولة، بعد مرورها بأزمات عديدة داخلياً على أثر ثورتين أطاحتا بحكم نظامين، وخارجياً في ظل أزمات عالمية انعكست نتائجها على مختلف الدول حول العالم، بما أثر على الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفي شتى الاتجاهات.

ولدعم توجهات الدولة لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف محاورها، ضمن الحوار الوطني، الذي ينسقه نقيب الصحفيين ورئيس الهيئة العامة للساعات الرشوان "ضياء رشوان" قوى مختلفة ومتنوعة من الكوادر بمعظم الاختصاصات، مما يهيئ الأوضاع إلى حوار جاد يأمل الجميع في موضوعيته حول كافة المحاور، وقد نجح مجلس أمناء في عملية تكوين لجانه النوعية والفرعية، حيث شملت 3 لجان نوعية،

تبني منها اللجان الفرعية، كعايلي :



(١) لجنة المحور السياسي: وتتضمن مجموعة لجان فرعية، وهي (مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي والأحزاب السياسية- المحليات - حقوق الإنسان والحربيات العامة).

(٢) لجنة المحور المجتمعي: تشمل اللجان الفرعية التالية (التعليم - الصحة - الأسرة والتماسك المجتمعى - القضية السكانية - الثقافة والهوية الوطنية).

(٣) لجنة المحور الاقتصادي: وتضمنت الجلسة الرابعة لمجلس أمناء الحوار الوطني، التي انعقدت في الأربعاء 3 أغسطس الجاري، التوافق حول 7 قضايا فرعية في المحور الاقتصادي وهي (التضخم وغلاء الأسعار - الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي - الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي - أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة - الزراعة - الصناعة - الأمن الغذائي - العدالة الاجتماعية).

في هذا الإطار, تستهدف هذه الدراسة رصد حالة حقوق الإنسان في مصر, وتحليل توجهات الدولة المصرية في تدعيم حقوق الإنسان سواء عبر إستراتيجية الدولة المعلنة لتنمية حقوق الإنسان أو دراسة الخطاب السياسي المصري فيما يتعلق بذلك, بالإضافة إلى تحليل موقع ملف حقوق الإنسان بين أولويات الحوار الوطني وأهميته لتدعمها, وبناء مجموعة توصيات استراتيجية لذلك.



توجهات الدولة في الملف الحقوقى:

على مدار السنوات الأخيرة, سعت الدولة إلى إعلاء مبدأ "بناء الإنسان" وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مصر, مع تحرك ملحوظ لمؤسسات الدولة لتنفيذ خطط هادفة, شملت المبادرات الرئاسية المتعددة, وقرار رئاسة مجلس الوزراء بإنشاء وحدة حقوق إنسان بكل وزارة ومحافظة, وحتى إعلان الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إطلاق إستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021, إلى جانب الخطاب السياسي وما يتضمنه من معانٍ وصور حول إدراك القيادة المصرية لما تشمله هذه الحقوق من محاور أشمل.



ويمكن تناول أهم توجهات الدولة وتوضيح رؤيتها والفلسفة المصرية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان على النحو التالي:

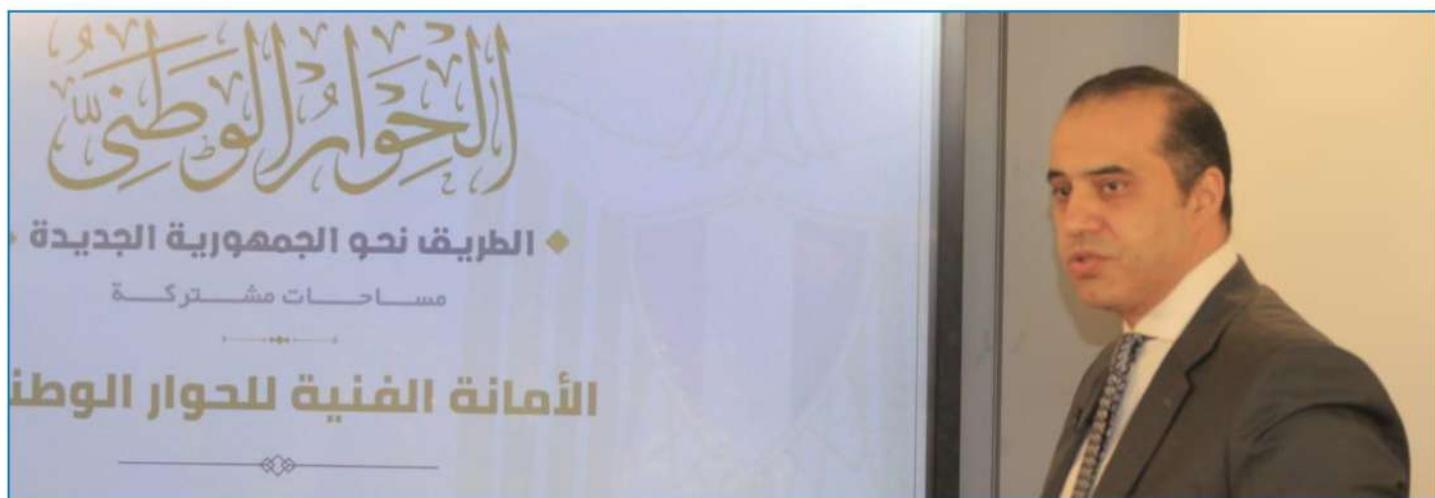
(*) **الخطاب السياسي:** تبرز تصريحات الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" مدى اتساع منظور الدولة المصرية في رؤيتها لمتطلبات تعزيز حقوق الإنسان، بما يشمل حقوق المواطنين في الصحة والرعاية، والحق في التعليم وغيرها من حقوق عديدة، لاسيما في تصريح سيادته خلال الكلمة التي ألقاها بجلسة "نموذج محاكاة حقوق الإنسان الدولي بالأمم المتحدة"، ضمن فعاليات "منتدى شباب العالم" في يناير من العام الجاري، الذي أكد خلاله أن تناول وضع حقوق الإنسان في مصر أمر مقبول، لكن نرجو أن يتم هذا التناول بشكل متكامل (تناول شامل)، للقضايا الموجودة في مصر، مع الإشارة إلى الحق في العمل والحياة الكريمة كحقوق أصيلة للإنسان، والتزام مصر بالوفاء بحقوق اللاجئين في الحياة الكريمة وهم أكثر من 6 ملايين لاجئ، وهي نقاط تمثل تحديات مفروضة على مختلف الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة متأثرة بأزمات عالمية أهمها "جائحة كورونا".

(*) **إستراتيجية حقوق الإنسان:** تمثل هذه الإستراتيجية ميثاًقاً هاماً بين السلطة التنفيذية والمواطنين، وهو التزام يدل على جدية السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان في مصر، خاصة وأنها الأولى من نوعها، لتطوير المجال الحقوقى، بما يدعم خطوات الدولة في تحقيق رؤية مصر 2030، وتشير هذه الإستراتيجية أيضاً إلى الفلسفة المصرية التي تقوم على أساس المنظور الشامل والمتكامل في عملية الارتقاء بالمجتمع، كما ثمن السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" دور "المجتمع المدني" في هذا الإطار بكافة المجالات لتحقيق آمال الشعب المصري، إلى جانب نشر الوعي بشقاقة حقوق الإنسان، ويجب تنسيق الجهد خلال جلسات الحوار الوطني، لوضع توصيات قابلة للتنفيذ ومؤثرة فيما يتعلق بتحقيق الإستراتيجية.



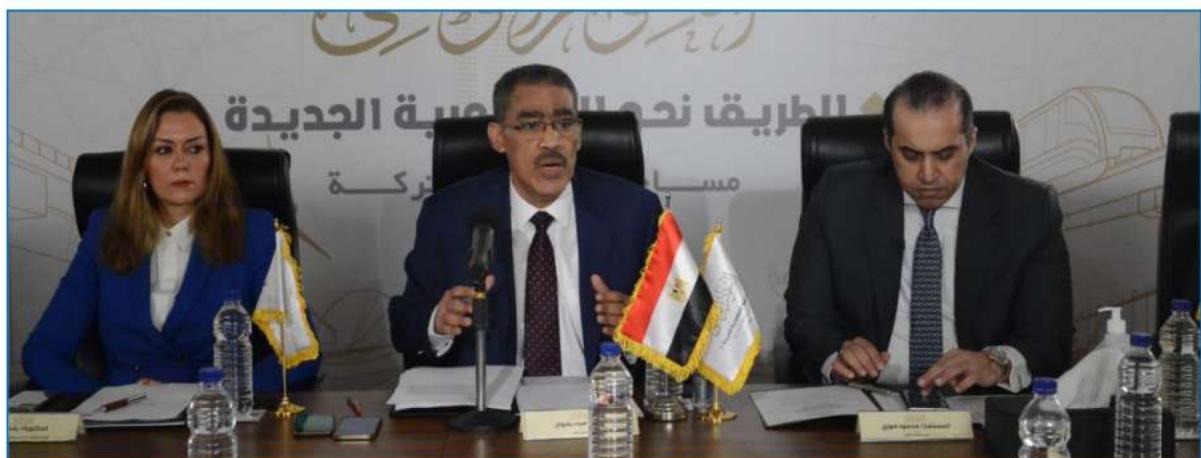
رصد لحالة حقوق الإنسان في مصر:

شهدت مصر تطويراً واضحاً في ملف حقوق الإنسان منذ 2014، وهناك تعزيز للمبادرات الشاملة لعدة محاور هامة وتشير التقارير إلى الجهود المتتسارعة التي تتخذها الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة. تهدف إلى تحقيق حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، وعلى الرغم من أن الدولة استمرت في مواجهة العديد من التحديات الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وعلى رأسها الإرهاب ومخاطر الزيادة السكانية، الملتزمة لثمار جهود التنمية وموارد الدولة، فإن السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان في مصر مستمر، وكذلك الحرص على تلقي وتنفيذ التوصيات المتوفرة والممكنة، لمواصلة أعمال الدولة في تحقيق تطلعات المواطنين والالتزامات الدولية.



وتفرض الظروف الحالية على مصر، بل ودول المنطقة منظوراً أوسع من المنظور السياسي فقط، فالرغبة في تطبيق الحريات السياسية بدرجة عالية بدون رقابة، قد لا يكون تفعيلها أمراً سهلاً نسبياً من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى غيرها، لذلك تتجه الدولة المصرية إلى تحقيق أولويات في الملف الحقوقية تمس الجانب الاجتماعي بشكل أكبر، وهذا الاتجاه لا يمكن الحكم عليه إلا بأنه خطوات هامة في الوصول إلى الكمال حسب ظروف الدولة الحقيقية والتي يسمح بها الواقع ويفرضه عليها، ومن المأمول تحقيق الحوار الوطني لتقدير ملموس في الجانب السياسي أيضاً، وهو أمر قد تتحقق نسبياً بشكل فعلي لكنه لا يزال لبنة أساسية في هيكل ملف حقوق الإنسان، وقد اتضح ذلك في الإعفاءات الرئاسية التي تمت في ظل هذه المرحلة، لكن المطلوب لتحقيق الرغبات بهذا الجانب جوهرة كبيرة قد تكون بعد فترة ليست بالقصيرة، إلا أن القيادة المصرية وبخطوة بناءة بعد إنتهاء حالة الطوارى، قامت بإعادة تفعيل لجنة "العفو الرئاسي" خلال حفل إفطار الأسرة المصرية، ومؤخراً تم إصدار قرارات العفو للعديد من المعتقلين السياسيين ولا يزال هناك المزيد.

فقد أطلقت الدولة سراح عشرات السجناء بالعفو الرئاسي والقرارات القضائية، عقب دعوة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" للحوار الوطني، شملت عدداً من السياسيين والنشطاء والشباب، المحبوسين على ذمة قضايا الرأي، وعدد من الإعلاميين، كان من أبرزهم: (حسام مؤنس - مجدي قرقر - يحيى حسين - ومحمد محي الدين)، كما أنه خلال جلسات الحوار الوطني أكد الحاضرين على مطالبتهم باستمرار قرارات الإفراج، وأكد المنسق العام للحوار السيد ضياء رشوان" أن هناك المزيد من الأخبار السارة تتعلق بهذا الجانب، وفي نهاية يوليو المنقضي 2022 أصدر سيادة الرئيس قراراً بعفو رئاسي عن 7 أسماء جدد، هم: (الممثل طارق النهري - الصحفي هشام فؤاد - الباحث أحمد سمير عبد الحي - طارق محمد المعهدى - عبد الرؤوف خطاب حسن - خالد عبد المنعم صادق-قاسم أشرف قاسم).



أما عن **المنظور الأوسع والأعم** الذي يضم المحور الاجتماعي أيضاً، فتوهم الدولة بذلك بشكل كبير، والتوجهات التي أرسّت الدولة بها نساج ملموسة عديدة، فيما يتعلق بالحق في الصحة والحق في التعليم أيضاً وغيرها، **ويمكن رصد أهم ما تحقق من إنجازات مصرية فيما يلي:**

(١) الحق في الرعاية الصحية: شملت جهود الدولة في هذا المجال عدة خطوات بارزة من أهمها (مبادرة 100 مليون صحة - مبادرة صحة المرأة المصرية - منظومة التأمين الصحي الشامل- المشروع القومي للمستشفيات النموذجية)، وهي مبادرات ومشروعات حققت الكثير من التقدم والإنجازات، وهي خطوات هامة تسير وفقاً لرؤية مصر 2030، وتحقيق بناء حجر الأساس لها، كما تستهدف إستراتيجية الدولة لحقوق الإنسان خلال العام الحالي 2022/2023 العمل على ترقية الخدمات الصحية وتغطيتها لكافة المناطق على مستوى الجمهورية، وتحديداً المناطق الحدودية والريفية، وفي ظل خطوات الدولة بهذا الاتجاه تشير الإحصاءات والتقارير لتزايد هائل في حجم الاستثمارات العامة بالصحة من 2.7 مليار جنيه في عام 2013 إلى 54 مليار جنيه في عام 2021.

(٢) الحق في التعليم: تشير التقارير إلى التحسن بدرجات جيدة في مؤشرات إتاحة التعليم ما قبل الجامعي في الفترة بين عام 2010 وعام 2020، وارتفعت معدلات قيد الطلاب بكافة المرادل الدراسية، كما انخفض معدل التسرب من التعليم الإعدادي بين العام الدراسي 2010/2011 و 2018/2019 للبنين من 5.5 % إلى 2.8 %، وللبنات من 4.7 % إلى 2.6 %، بما رفع من معدلات الانتقال أيضًا من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية، والطاقة الاستيعابية للتعليم العالي، كما خصصت الدولة حوالي 388.1 مليار جنيه لقطاع التعليم في عام 2021/2022، ومن جهة أخرى تهتم الدولة بمضاعفة عدد الجامعات الحكومية وزيادة الجامعات الأهلية والتكنولوجية، والعمل على تطوير منظومة التعليم الفني، وفي إطار المبادرات الهامة لتطوير المنظومة التعليمية، نفذت الدولة مجموعة مشاريع وبرامج هامة منذ تولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" رئاسة الجمهورية يونيو 2014، من أهمها (مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا STEM-مشروع المعلمون أولًا - بنك المعرفة المصري - إعلان 2019 عام للتعليم - إنشاء المدارس الحكومية الدولية)، في خطوات هامة وبناءة لتحقيق رؤية مصر 2030.

(٣) الحق في السكن: تضمن دستور 2014 ذلك صرامة، حيث نص على أن الدولة تكفل حق المواطنين في السكن الملائم والأمن الصحي لحفظ الكرامة والعدالة الاجتماعية، فتعتبر الدولة أن هذا الحق من أساسيات الحماية والرعاية لكل المواطنين، ووفق ذلك سعت الحكومة المصرية للعمل على طرح برامج موسعة تهدف لدعم الإسكان الاجتماعي والتطوير العمراني، وتوفير سكن لائق للفئات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تطوير المناطق الغير مخططة والمفتقرة لعدمة خدمات، وتحقيق زيادة في نسبة المستفيدين من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وتشير الإحصاءات إلى بلوغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حوالي 312 ألف مستفيد بين عامي 2014 و 2020، ويمكن تحديد أهم المشروعات التي تقدمها الدولة فيما يلي: (مشروع الإسكان الاجتماعي المشروع القومي للتنمية وتطوير القرى المصرية - مشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء - مشروع تطوير العشوائيات والمناطق غير الآمنة).



(٤) الحق في الحماية الاجتماعية: هو حق المواطن في التمتع بمجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، لتوفير حد أدنى من سبل الحماية من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية أو البيئية، ونشر التوعية بها، ومن أهم البرامج التي تقدمها الحكومة المصرية في هذا المجال: (برنامج تنمية الطفولة المبكرة - برنامج اتنين كفاية - برنامج سكن كريم - برنامج تكافل وكرامة) وهي برامج من بين الكثير من الخطوات التي اتخذتها وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، في سبيل تعزيز حق المواطن في الحماية الاجتماعية، وعلى سبيل المثال تعتبر المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" إحدى الآليات الهامة لتحقيق ذلك، وهي مبادرة تعامل على عدة محاور سواء فيما يتعلق بالحق في الصحة والرعاية، أو الحق في التعليم والسكن وغيرها، وفي نهاية يوليو المنقضي 2022، وجه الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بالتتوسيع في إجراءات الحماية الاجتماعية، وقرر زيادة عدد الأسر المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" بضم مليون أسرة جديدة، وبالتالي تخطي إجمالي عدد المستفيدات 20 مليون مواطن على مستوى الجمهورية.



نماذج عربية في الحوار الوطني بين عوامل التشابه والاختلاف:

هناك توجه بشكل كبير من بداية العام الجاري لمجموعة دول عربية إلى آلية "الحوار الوطني"، لاسيما مصر وتونس والسودان والجزائر، في سعي لتعزيز تماسكها المجتمعي وحالة الاستقرار الداخلي، ويمكن القول إن هناك العديد من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول العربية بشكل خاص، فرضاً عليها محاولة بناء رؤية مشتركة وشاملة، وهو عامل التشابه الذي يتضح على النحو التالي:

(١) النموذج المصري: أعلن الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" عن الحوار الوطني لبحث أولويات العمل الوطني بالمرحلة الحالية، بهدف تسليم نتائج هذا الحوار ومخرجاته إلى سيادته، في عمل مشترك لتحديد الأولويات، كما وعد بحضور مرافق الحوار النهائية.

(٢) النموذج السوداني: تم الدعوة إلى الحوار بالسودان في مطلع العام الجاري 2022، لتجاوز الأزمة السياسية التي تفاقمت بالدولة في أكتوبر 2021، والرغبة في تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة، والعمل على إجراء انتخابات حرة نزيهة، مع إجراء تعديلات على الدستور.

(٣) النموذج التونسي: أطلق الرئيس التونسي "قيس سعيد" الحوار الوطني، لتنظيم الاستفتاء على دستور جديد في يوليو المنقضي، وقد انتهت جلسات هذا الحوار في يونيو 2022، بتسلیم مشروع الدستور الجديد لتونس.

(٤) النموذج الجزائري: أعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في مايو من العام الجاري، إطلاق مبادرة "لم الشمل"، بهدف فتح صفحة جديدة مع التيارات المعاشرة، والتي رحبت بها عدة أطراف مؤثرة في الجزائر، وأطلق عليها اسم مبادرة "اليد الممدودة".

على النحو التالي: يتضح وجه التفااق في حالة الحوار الوطني بين هذه النماذج العربية، وأنها عقدت لمواجهة أوضاع فرضتها على الدولة ظروف داخلية أو عالمية، في ظل ما تمر به المنطقة العربية من أزمات، إلا أن مصر وبطبيعة اختلاف الوضع الراهن الذي تعيشه وحافظها على تماسكها الداخلي بعد أزمات مرت بها، كانت تتعكس عليها بآثار سلبية كبيرة، يختلف نموذج الحوار بها عن حيث سمات التوافق النسبي بين كل الأطراف، بما يسمح بتبادل مختلف الآراء والمقترنات، والرغبة في إعلاء المصلحة العامة، مع تجنب محاولات أطراف تسعى لعرقلة أي خطوة للتقدم لطموحاتها في نقض الحوار ومحاجمة السلطة الحاكمة، في مجرد محاولة لتحقيق مصالح خاصة كالوصول إلى الحكم، كما أن النموذج المصري له فرصة أكبر في أن تؤدي مخرجاته لإصلاحات جوهرية، لأنعقاده في ظروف مغايرة لما تمر به النماذج الأخرى من أزمات أكثر تعقيداً.

حقوق الإنسان في أولويات الحوار الوطني:

يبدو أن جوهر الحوار الوطني المصري هو ملف حقوق الإنسان، والرغبة في تحقيق مصلحة المواطن المصري إلى جانب العمل على تحسين الظروف المعيشية له، ويتضمن ذلك الإطار الأوسع بأكمله، والذي يشمل حق الشعب في الصحة والتعليم والسكن وغيرها، لكن من جهة أخرى يبقى مفتاح تحسين الأوضاع الرئيسي متمثلًا في الجانب المتعلق بالحقوق والحريات، الذي يسمح بالاهتمام بملف حقوق الإنسان بشكل أكبر وتحقيق التقدم المطلوب، لاسيما خطوات الإصلاح السياسي بفتح قنوات حوار دائم في المجتمع وتبادل الآراء، والسماح للمواطنين بطرح الآراء أو تلقيها أيضًا، فامتلاك الفرصة لذلك يعني الوصول إلى "التعديدية" بمعناها الأصيل، وتوجه الدولة المصرية في السنوات الأخيرة بالفعل إلى الإصلاح السياسي وتطوير الثقافة السياسية للمواطنين، خاصة على الكوادر من الشباب المصري.



كما أن اختيار نقيب الصحفيين ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات السيد "ضياء رشوان" منسقاً عاماً للحوار الوطني، يعد خطوة جيدة نظراً لشخصيته التوافقية والقبول الذي يتمتع به، فضلاً عن جهوده الحقيقة المبذولة في الإفراج عن الصحفيين، وهي خطوة هامة جدًا تعزز انتصاراً عظيماً لحرية الرأي والتعبير، والتوجه نحو عملية جادة للإصلاح السياسي وتعزيز روح الديمقراطية، بما يؤثر إيجابياً على حالة حقوق الإنسان في مصر، ويبدو أن هناك توافق بشكل أساسي بين مختلف الأطراف الوطنية المشاركة في الحوار حتى الآن، ولكن يبقى هناك بعض الخلافات حول ترتيب الأولويات فقط، وهذا التوافق الكبير نسبياً يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف الأساسي للحوار، وهو وضع رؤية مستقبلية عبر المشاركة من مختلف التيارات، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمساهمة حقيقة موضوعية من أبناء مصر، وتبقى المساهمة الشعبية في اتخاذ القرار، تمثل حجر الزاوية لمواجهة محاولات التشكيك في الحوار الوطني، وملف حقوق الإنسان بعنظوره السياسي أو الاجتماعي من أهم ما يجب مناقشته والتوصل إلى تائج متفق عليها بأعلى قدر ممكن.

وبالتالي, يمكن القول إن الحقوق والحريات ضمن أولويات الحوار الوطني بين القوى المؤثرة في مصر, فهو يشكل فرصة مثالية لعرض وتبادل مختلف الآراء, بما يحقق مساعي بناء قاعدة مشتركة ورؤية جديدة, ويمكن من التوصل إلى إعلان مصلحة الوطن بالاتفاق بين مختلف الأطراف, بعد مرور الدولة بأزمات عديدة سواء داخلياً كالثورات وال الإرهاب, أو عالمياً كأزمة "Covid-19" والأزمة الأوكرانية, ومن أهم القضايا التي شملها الحوار الوطني سياسياً هي حقوق الإنسان والحريات العامة إلى جانب مستقبل الأحزاب السياسية والإصلاح التشريعي.

ومن جهة أخرى يشكك المعارضون في مدى جدية الحوار الوطني وجدواه, إلا أن هذا التشكيل يعد غير موضوعياً, لكونه يتم دون النظر للإجراءات المتخذة من أجل بناء الثقة, التي قامت بها الدولة منذ الإعلان عن الحوار, بل وقبل ذلك بكثير, لاسيما عند الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في مصر, وإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي, وبالتالي هناك حالة تعنت من أطراف المعارضة بالأخص في الخارج, ويبدو أن استمرار إتباعهم لهذا النهج قد يؤدي إلى ضياع فرصة ذهبية لبناء التوافق السياسي, فهذا الوضع العدائي دون محاولة تقبل الرأي الآخر في ظل مناداة هذه الأطراف بالديمقراطية أمر متناقض بشدة, ويبدو أن استمراره قد يحول دون التمكن من اعتبارهم ضمن النخبة السياسية الجديدة في المستقبل.

تأسيساً على ما سبق, يتضح أن سمة التنوع من أهم ما يميز عملية تشكيل واختيار "مجلس أمناء الحوار الوطني", الذي يضم مجموعة مختلفة من فئات الشعب, ويظل الإطار المطلوب توافر الاهتمام به والعمل على طرح التوصيات لتحقيقه, متضمناً كل ما يتعلق بملف حقوق الإنسان من المنظور الاجتماعي إلى جانب السياسي, بما يشمل حقوقاً عديدة من أهمها: حق الإنسان في الصحة والتعليم والسكن والعمل, وهي من أهم القضايا التي طرحتها الحوار الوطني في أولى جلساته أيضاً, كما أنه من الأهمية أن يتم استحضار إستراتيجية الدولة لتنمية حقوق الإنسان بكلفة محاورها, والاهتمام بالتشريعات المتعلقة بتحقيق المرجو منها, سواء كان هناك ما يتطلب التطوير أو حتى الإلغاء, أو إذا توافت الحاجة إلى إضافة تشريعات جديدة, وبالخصوص حول ما ظهر منها في ظل ظروف استثنائية وفترمة فرض قانون الطوارئ في مصر, الذي تم إلغاؤه في نهاية أكتوبر 2021, معللاً ما حقيقة مصر من تقدم في هذه المرحلة ونجاح الدولة في استعادة حالة الاستقرار, وتطلب تعديلاً أو إزالة, فيما تجدر هنا الإشارة لأهمية دور المؤسسات في التطبيق الفعلي لذلك, وتقديم التوصيات المتعلقة بهذا الجانب, لكونها الطرف المكلف بتحويل هذه التشريعات إلى إجراءات وقرارات أو لوائح قابلة للتنفيذ.

وختاماً، يمكن وضع بعض النقاط في إطار "توصيات" للإصلاح المتعلق بالمسألة الحقوقية، وتحتاج الاهتمام في سياق الحوار الوطني ومخرجاته النهائية، وهي:

- (1) ضرورة استكمال أعمال لجنة العفو الرئاسي، وإنهاء وتصفية قضايا المحكوم عليهم، للعمل على إغلاق ملف المحبوبين في قضايا متعلقة بحرية الرأي والتعبير، أو غيرها من أنشطة سياسية.
- (2) أهمية التوافق حول تعريفات واضحة ومحددة، لجميع الحقوق المرتبطة بملف حقوق الإنسان، للتفرقة بين الرأي والتعبير الحر، وبين ما يشكل إساءة وتطاولاً على هيبة مؤسسات الدولة، لتقيد نوعيات من الأفكار التي قد تؤدي إلى تمييز أو عنصرية.



(3) التنسيق بين مختلف الأطراف الوطنية، بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ودوره في العمل على تسجيل قاعدة شاملة للبيانات حول أجندة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي توفير أكبر قدر من البيانات والإحصاءات لما تحقق بالفعل.

(4) الدعوة إلى تكثيف دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفقاً للمسؤولية الاجتماعية لها، مع أهمية العمل على إتاحة آليات أسهل للحصول على فرص لتحسين ظروف الصحة والتعليم، نظراً لدورها الهام بتعزيز ملف حقوق الإنسان.

(5) تعزيز الجهد لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية، التي تلتهم معظم إنجازات التنمية، خاصة بالنسبة للمنظور الشامل لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالحق في التعليم والصحة وغيرهما.

(6) وضع جدول زمني محدد، لإنجاز ما تم الاتفاق عليه بعد التوصل إلى مخرجات الحوار الوطني، للالتزام بتحقيق النتائج المرجوة في إطار زمني محدد.

المواصلش:

(١) عزت إبراهيم، متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان، مجلة تقديرات مصرية، العدد ٤١، القاهرة: المركز المصري لل الفكر والدراسات، ٢٠٢٢.

(٢) الحق في الحياة الكريمة، الهيئة العامة للاستعلامات.

<https://bit.ly/3zYfHjs>

(٣) نيرمين قطب، التوافق على ٧ قضايا في المحور الاقتصادي، مجلس أمناء الحوار الوطني ينتهي من تكوين لجانه النوعية والفرعية، الأهرام، ٤ أغسطس ٢٠٢٢.

<https://bit.ly/3StgqOK>

(٤) الحوار الوطني: هل تنجح الدعوات التي أطلقت في مصر والجزائر وتونس؟، BBC NEWS عربي، ٢٤ مايو ٢٠٢٢.

<https://bbc.in/3QjeSHh>

(٥) كلمة الرئيس السيسي خلال جلسة نموذج محاكاة الأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان، CBC Egypt، ١١ يناير ٢٠٢٢.

<https://bit.ly/3QIWD4c>